اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي في ظل العلاقات الدولية

د. أيمن بدري زعيتر(*)

تمهيد

تطرح العلاقات العربية الأوروبية العديد من الاشكاليات والتساؤلات حول المسار الجيوبولتيكي، وكيفية ادارة هذه العلاقات، وطرق تطويرها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

لقد أصبحت علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، وذلك بتوفير مناطق للتبادل الحر، وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي، ففي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في حزيران (١٩٩٢) في لشبونة، ثم في كورنو حزيران (١٩٩٤) ثم في أيسن الفرنسية في كانون الاول (١٩٩٤) التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية-المتوسطية، وهذا تحضير لمؤتمر برشلونة.

وبتاريخ ٢٧- ٢٨ تشرين الثاني (١٩٩٥) تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتم اعتبار هذا المؤتمر، أو هذا الإجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة تأخذ بالإعتبار ضرورة تأمين المنطقة، وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة، كما أنها عملت على تجديد آليات التعاون الاقتصادي، والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ السبعينيات.

وللإشارة فإن التنفيذ الحالي للشراكة يلخص أساسا في توقيع اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي،

(*) باحث في شؤون العلاقات الدولية.

حيث ينبغي أن تترجم هذه الاتفاقيات بإنشاء منطقة تبادل حر بصفة تدريجية مع مطلع سنة (٢٠١٠)، وخلال هذه الفترة يتعين على الدول المتوسطية رفع كل العراقيل التعريفية، وغير التعريفية المفروضة سابقا على المنتوجات الصناعية الأوروبية، وتستفيد مقابل هذا الدول المتوسطية من مساعدات مالية في إطار برنامج تم وضعه خصيصا لهذا الغرض يسمى بصندوق دعم الشراكة الأوروبية-المتوسطية ميدا.

المبحث الاول
الشراكة العربية- الأوروبية
بين الماضي والحاضر

يرى الأوروبيون أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور رئيسي، وأساسي، ويسعون دائما إلى ترسيخ هذا الدور وتقويته في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة عوامل أهمها: العوامل الثابتة بطبيعتها وتكوينها، والتي لا تتغير بمرور السنين وتتابع الأحداث، كالجوار الجغرافي للمتوسط، والموقع الاستراتيجي، والمركز الحضاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى: كالتقدم الاقتصادي، والتطور العلمي والثقافي. انطلاقاً من هذا الأمر سوف نحاول دراسة تاريخ هذه العلاقات، ودوافعها، والمراحل التي مرت بها إلى أن وصلت إلى مرحلة التعاون في يومنا هذا.

المطلب الاول
تاريخ العلاقات العربية - الأوروبية ودوافعها

لقد كانت العلاقات بين العرب وجيرانهم الأوروبيين (من سكان سواحل المتوسط وجزره)، تتسم بالتعاون السلمي، والتسامح والانفتاح أحياناً وبالعداء أحيانا؛ هذا يعني ان العرب والاوربيين ليسوا غرباء عن بعضهم البعض، وكانت ثمة تأثيرات متبادلة بينهم. وهناك من يعتقد أن هذه التأثيرات بين الشرق والغرب التي بدأت منذ أواسط الألف الثالث قبل الميلاد حدثت عبر البحر المتوسط[١]. أتصف تاريخ العلاقات العربية الأوروبية بجانب علمي وثقافي حضاري، نقل العرب من خلاله الكثير من العلوم كالطب والفلك والرياضيات إلى الغرب، كما اتصف في جانب منه بالطابع الاقتصادي، والعثور على النقود التي تعود إلى القرن التاسع الميلادي في بعض الدول الاسكندنافية وشمال روسيا، يدل على أن التعامل الاقتصادي بين العرب وأوروبا بمختلف انحائه على مراحل، تبدأ بالعلاقة مع الأجزاء الأوروبية الغربية كفرنسا، وإيطاليا، وبلاد الإغريق، ثم توسع ليشمل أجزاء أخرى حتى وصل العرب بتوسعهم التجاري إلى الشمال في القرن التاسع الميلادي[٢].

مع وجود ما اتفق على تسميته بالصليبين في الشرق، شهدت أوروبا حركة انتعاش اقتصادية وسياسية، ثم تلاشت مع انقلاب الوضع، وتحقيق العرب مكاسب سياسية، واستعادتهم

---

(١) انظر، أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار نقله إلى العربية جوزيف عبدالله، اسم الكاتب غير موجود، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ١٩٩٣. ص ٩٣

(٢) انظر:

Guntter, Hans and Antonio marquina, eds-Euro- Mediterranean partnership for the 21 century, Basingstoroke (Macmillan), 2000, pp88.

الإمارات التي كان يسيطر عليها الصليبيون بساحل الشام. خلال تلك الفترة بدأت أوروبا تستفيد من احتكاكها بالحضارة العربية، في حين دخل العرب مع اواسط العصور الوسطى فترات من التفتت السياسي[٣].

ومن هنا يمكننا القول بأن الحوض المتوسطي، كان أحد مراكز التبادلات التجارية والثقافية، ولم يفقد تأثيره الا بعد اكتشاف الأمريكيتين، وتطور قدرات الأسطول البرتغالي ووصوله بحرياً إلى الهند الشرقية، فانتقل مع بداية القرن السابع عشر ثقل الرأسمالية الصناعية من البحر المتوسط وجنوب أوروبا إلى شمال أوروبا[٤]. لكن ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية، دخل المتوسط عصر الهيمنة والمنافسة الاستعمارية الفرنسية – البريطانية، وبالتالي عصر الاهتمام بالدول المحيطة، بغرض نهب خيراتها، وثرواتها، وتقسيمها. واستمر هذا النمط سائداً مع قدوم القرن العشرين، وترسخ عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد العربية[٥].

وبقيام دولة الكيان الصهيوني انحازت أوروبا إليها، عدا أسبانيا، واليونان، وفرنسا في عهد الجنرال ديغول، وبذلك انحسرت العلاقات الاقتصادية الأوروبية–المتوسطية، ثم اتت حرب تشرين (١٩٧٣) لتشكل في نتائجها ومجرياتها المباشرة على الدول الأوروبية، لاسيما سلاح النفط العربي، وتوظيفه في خوض المعركة؛ بداية تاريخ للحوار العربي– الأوروبي في التاريخ المعاصر[٦].

باختصار؛ نستطيع القول: إن العلاقات العربية–الأوروبية مرت بمراحل عديدة، وتراوحت بين حالات التعاون الكامل القائم على المنفعة المتبادلة، إلى مراحل اتصفت بالنزاعات، والحروب والهيمنة التي استمرت منذ ما سمي بالحملات الصليبية، إلى الدور الأوروبي في زرع الكيان الصهيوني، مروراً بمرحلة الاستعمار الذي لم تنج منه اي دولة عربية حتى جاءت "حرب تشرين" لتؤكد لأوروبا انه من المهم لمصالحها التعاون مع الدول العربية[٧]. خاصة، وان ذلك يضع حداً لمحاولات تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة؛ وتغييب الدور الأوروبي، فكانت الدعوة إلى الحوار، الذي مرّ بحالات متعددة من القوة، والضعف، والغياب[٨]، وعلى أساسه وفي ضوء متغيرات جديدة، بدأت مفاوضات الشراكة، فكانت قمة برشلونة التي ركزت على بعض الأمور التي تهم أوروبا وتعتبرها مقلقة لها، في مجالات التعاون، والهجرة، والإرهاب وغير ذلك.

ورغم أن العلاقات التجارية بين أوروبا والدول العربية، لاسيما المتوسطية تعود إلى

---

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٤.

(٤) انظر: أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار نقله إلى العربية جوزيف عبدالله، لا يوجد اسم الكاتب، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ١٩٩٣، ص٩٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٠١.

(٦) أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي مراجعة جورج أبي صالح، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٣، ص١٠٠.

(٧) أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٨) انظر:

Tovies Alfred - options for mashrek-israeli regionalism in the context of the euro-Mediterranean partnership, Brussels, center for European policy studies, 1997 pp123

قرون مضت الا انها كانت قائمة على علاقة مُستعمِر بمِستعمَر حتى اوائل الستينات، حيث تم تنظيم هذه العلاقات عبر إتفاقيات مختلفة[٩]. وكان لبنان اول بلد عربي وقّع في(٢١/٥/١٩٦٥) اتفاقاً تجارياً غير تفاضلي مع دول الاتحاد الأوروبي والتي كان عددها آنذاك ست دول فقط، وفي كانون الأول (١٩٧٢) وقع الاتحاد الأوروبي مع مصر اتفاقا تجاريا، ثم في عام (١٩٧٣) بدأت مناقشات بين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي، انتهت إلى عقد إتفاقيات معها في آذار من عام (١٩٧٦)، ثم تم توقيع إتفاقيات مماثلة مع مصر وسورية والاردن وذلك في ظل الحوار العربي - الأوروبي، الذي كان قد بدأ اثر الصدمة النفطية الأولى عام (١٩٧٣). وهكذا فقد ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع شتى الدول العربية، من خلال إتفاقيات متعددة، منها إتفاقيات بلدان المغرب ودول البحر المتوسط، واتفاقية لومي[١٠]، وإتفاقيات الشراكة المتوسطية، واتفاقية اليمن.

وقد اعتبرت هذه الإتفاقيات بالنسبة للدول العربية المتوسطية (سورية – مصر – لبنان – الجزائر – تونس – المغرب – الاردن) المرجع الأساسي في مفاوضات الشراكة اللاحقة خاصة وأنها كانت تهدف إلى تنمية التعاون الاقتصادي، التقني، والمالي بين دول العربية المعنية، ودول المجموعة الأوروبية من خلال دعم الجانب الأوروبي لجهود التنمية، وتشجيع أنشطة التعاون، وتمويل المشروعات، كما تهدف إلى التبادل التجاري بين الجانبين، وتحرير دخول المنتجات الصناعية[١١].

المطلب الثاني
دوافع الشراكة العربية- الأوروبية

ما سبقت الإشارة إليه من متغيرات، أظهرت على السطح تناقضات في المصالح بين الولايات المتحدة وأوروبا، وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أوروبا تابعة لها وهامشية في أدوارها. بعد قضائها على عدوها الأول المتمثل في الاتحاد السوفياتي، والمنظومة الاشتراكية. فالولايات المتحدة لم تراع الحليف الأوروبي في مصالحه، حتى في أقرب المناطق الجغرافية له وهي (منطقة البحر المتوسط)، فلم تكتف بأبعاده عن ممارسة دوره في عملية السلام بجعله أكثر قرباً من الدول العربية[١٢]، لاسيما في القضية الصراع، وبالتالي تفتح له المجال في الدخول في ترتيبات اقتصادية تحقق له المصالحة في هذا المجال، بل بدأت الولايات المتحدة بترتيبات اقتصادية من منظور (الشرق الأوسط الجديد) يكون لها منه الكلمة العليا وللعدو الاسرائيلي الدور الاقتصادي الأول، واستمرار الإبقاء على الدور الأوروبي ثانوي؛ لهذه الغاية شجعت، وشاركت في مؤتمر الدار البيضاء عام (١٩٩٤) وعمان عام (١٩٩٥) والقاهرة عام (١٩٩٦) بهدف إقامة سوق شرق اوسطية لكن

(٩) قيس جواد د. العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت لبنان سلسلة بحوث إستراتيجية إصدار ١٩٩٧، ص ٣٦

(١٠) أعمال المؤتمر الأول لمركز الدراسات العربي الأوروبي، عام١٩٩٧، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. طبعة ثانية منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان عام١٩٩٧، ص١٧٠.

(١١) د. مفيد قطيش، أثر إتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي على الصناعة البنانية، مجلة الدفاع الوطني عدد٤٧، بيروت، لبنان ٢٠٠٤ ص٢٩

(١٢) اعمال مؤتمر، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، ص٣٠٠، مرجع سابق.

موقف العدو الاسرائيلي من عملية السلام أفشل انعقادها[١٣]؛ وبالتالي لم يعد أمام الأوروبيين سوى العمل للظهور في الساحة العالمية من خلال أدوار اقتصادية وسياسية، يمكن ان يتحركوا في اطارها طالما الولايات المتحدة تريدها تابعة لها، ومنفذاً لسياستها ومخططاتها[١٤]، وتأسيساً على ذلك يمكن القول طالما أن المصالح هي التي باتت تحكم المواقف، والعلاقات، فمن الطبيعي أن يبحث كل من العرب والأوروبيين عن مصالحهم في الشراكة، وهذه المصالح قد تلتقي احياناً، وقد تتضارب في أحيان أخرى؛ لذلك تفهم العرب كما الأوروبيون إلى حد ما الغاية والهدف من الحوار والدوافع له، سياسية كانت او اقتصادية، فالعرب يريدون أولاً عدالة في الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الاسرائيلي، والأوروبيون يريدون بالدرجة الأولى أسواقاً لبضائعهم.

وقد التقت الأهداف والمصالح العربية والأوروبية في مواجهة هذه التحديات الاقتصادية والسياسية، بترتيب انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي، حيث جاءت دعوة إليه وقد استندت إلى تعزيز بعدين هما[١٥]: الأول سياسي وأمني؛ والثاني اقتصادي.

المبحث الثاني
الدوافع السياسية والاقتصادية للأوروبيين والعرب

المطلب الاول
دوافع سياسية أوروبية -عربية

أولاً: الدوافع السياسية الأوروبية:

هناك دوافع سياسية كبيرة لأوروبا، لتوقيع اتفاقيات شراكة مع الدول العربية،أهم هذه الدوافع:

١ - تخلصها من الهيمنة الأمريكية والتبعية التي تحد من دورها السياسي في المنطقة والعالم.

٢ - رغبة أوروبا في استبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال افريقيا في دائرة نفوذها.

٣ - حقيقة الوضع الخاص للعدو الاسرائيلي في الاستراتيجيات، والسياسات الأوروبية، وشروط احتمالات تغيير هذا الوضع مستقبلاً. إضافة إلى قضايا إقليمية مثل: موقع التوازنات الإقليمية في الوطن العربي من ناحية، ووضع القوة الإجرائية الصاعدة من ناحية أخرى في الحسابات السياسية الأوروبية[١٦].

٤ - رؤية أوروبا لمستقبل الدور التركي في البحر المتوسط والشرق الأوسط والخليج والبعد الإفريقي في السياسة الأوروبية الموحدة.

٥ - خوف أوروبا من قيام "النظام الشرق

---

(١٣) د. علاء طاهر، العالم الإسلام في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة، منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان ١٩٩٨، ص٤١٠.

(١٤) انظر:

SAFAR, H. TRAVAILLEURS ET CERVEAUX ARABES IMMIGRES EN EUROPE, PARIS MAISONNEUVE 1987 PP117

(١٥) انظر:

RHEIN EBERHARD - Towards a EURO-MEDITERRANEAN partnership in Renewable energy, meditrraneen politics, winter, 1997, VOL. 2, NO. 3, P 280

(١٦) د. عمرو حمزاوي، تحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، عدد١٥٧ عام٢٠٠٤، القاهرة، مصر، ص٧.

الأوسطي" و "السوق الشرق الأوسطية" في سياق المشروع الصهيوني، الذي صاغه شيمون بريز بموافقة أمريكا والذي يرمي إلى الاندماج والتكامل الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية لإخضاعها والهيمنة عليها، وبالتالي غياب الدور الأوروبي والمشاركة في مشاريعه(١٧).

ثانيا:الدوافع السياسية العربية :

في ظل التطورات والمتغيرات التي فرضتها حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط المنظومة الشيوعية، بزعامة الاتحاد السوفياتي بكل ما كانت تمثله من ثقل سياسي عالمي وتوازن دولي، وقوة تدعم الحق العربي، وما تبع ذلك من انفراد الولايات المتحدة الداعم الرئيسي للعدو الإسرائيلي، وولادة منظمة التجارة العالمية، وبروز العولمة، وسياسات الخصخصة، وتطلع أمريكا لإقامة نظام شرق اوسطي تكون فيه اسرائيل، دولة المركز لتمهيد فرض سيطرتها، وقراراتها على الدول العربية(١٨)، كل ذلك جعل أوروبا بالنسبة إلى العرب، ملاذاً يمكن التحرك باتجاهه، والسعي نحوه لاستقطابه إلى جانب العرب لاسيما في قضيته الفلسطينية، هذا وقد كان لسورية دورها الواضح في دعم الحوار العربي-الأوروبي من خلال فرنسا وتوطيد العلاقات معها، خاصة وأن فرنسا عرفت بمناصرتها للقضايا العربية؛ لذلك وجدت الدول العربية أن لها مصلحة في توثيق الصلات وتكريس التعاون وتوطيد العلاقات العربية الأوروبية، بما يمكن ان يستتبع ذلك من دفع أوروبا إلى الاستمرار في تبني المواقف غير المنحازة لإسرائيل تجاه عملية السلام، وتحقيق عملية السلام العادل والشامل، القائم على الشرعية الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

المطلب الثاني
الدوافع الاقتصادية

أولاً: الدوافع الاقتصادية لأوروبا:

بدأت الدول الأوروبية في ظل العولمة التي ترتبط بمفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم بسياساتها، وسلعها، وثقافتها، تفقد الكثير من مكاسبها، وامتيازاتها الاقتصادية، خاصة وأن المشروع الشرق الأوسطي الذي يرتكز على الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في اقتصاد المنطقة يأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية، والإسرائيلية أولاً، لذلك كان لابد من أن تعمل أوروبا من أجل أن تبقى الشريك التجاري الأول مع الدول العربية، وقد كان هذا هو أحد الدوافع القوية لأوروبا لسعيها نحو تنمية العلاقات الأوروبية مع دول جنوب شرق المتوسط بالإضافة إلى :

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.
- تدعيم وابراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل الحوض المتوسط.
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الآخرى (الولايات التحدة، اليابان...)، وذلك من خلال العمل على اكتساب أوسع، وأعمق

---

(١٧) انظر:
-Development options & cooperation :the middle east meditrraneen region 1996, version august 1995, PP 80

(١٨) د. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية- الأميركية الصراع العربي-الإسرائيلي، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص١٤٥.

المجالات لأنشطتها التجارية والانتاجية ولمبادلاتها الخارجية[١٩].

- الرغبة الأوروبية الكبيرة لتؤدي دوراً مؤثراً في السياسات العالمية.

- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط والمنطقة؛ للتعاون ولضمان السلام، والاستقرار على مدى الطويل[٢٠].

ثانيا: الدوافع الاقتصادية للعرب:

إن أبرز المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الاقطار العربية من هذه الشراكة هي:

- فتح الاسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة (CAP) لأعضاء المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، وبذلك ستضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة في مبادلاتها التجارية مع الجماعة الأوروبية.

- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال[٢١].

- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية.

المبحث الثالث
سياسة المجموعة الأوروبية تجاه العرب والدول المتوسطية في مرحلة التعاون

تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما[٢٢]:

المطلب الاول
مرحلة التعاون الأوروبي - العربي الجزئي:

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية: دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك، ودول حوض المتوسط.

- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء: فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.

- العدو الاسرائيلي: فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه هذه المنطقة خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية، وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع

---

(١٩) انظر:
- HARALD W. Renouât, institutions européennes:Année universitaire, 2002-2003 manuel 4eme, Orléans centre de publications universitaires purânique2002, pp 34

(٢٠) المرجع نفسه، ص١١٨.

(٢١) أعمال مؤتمر ملاكز الدراسات العربي الأوروبي٩٥، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية مركز الدراسات العربي الأوروبي ١٩٩٥، بيروت، لبنان، ص٢٠٧.

(٢٢) انظر:
Pascal Richè, Une Breve Histoire De La Mondialisation, Nov 1999:
http: // www. Politics. Ankara. Edu.tr/eski/html/eng/ceko/ isikli-seatle.htm liberation.com/emploi

مصلحية تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين. إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها[٢٣]:

– العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.

– العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الشاسع في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد عدد من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقيات تعاون وانتساب وفق المادة (٢٣٨) من معاهدة روما[٢٤].

وفي خلال حقبة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة (١٩٦٢) ومع تركيا سنة (١٩٦٣)، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة، كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع العدو الإسرائيلي(١٩٦٣)، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة (١٩٧٠)، واتفاقية تجارية مع لبنان (١٩٦٥) تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام(١٩٧٢)، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا (١٩٧٠)، وقبرص (١٩٧٢). هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع ١٨ دولة إفريقية حديثة الاستقلال في تموز (١٩٦٣)، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية[٢٥].

كما تأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب عدد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، ففي سنة (١٩٦٦) حصلت إيطاليا على ٤٥ مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية؛ بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة، وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في اذار (١٩٦٩) لمدة ٥ سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في(١٩٦٧)، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من(١٩٥٧-١٩٦٢)، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[٢٦].

---

(٢٣) انظر:
Cf également George Corm, "La Balkanisation du Proche-orient", le Monde Diplomatique, janvier 1983. p176

(٢٤) أحمد معوض نازلي، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٢٥) عماد جاد الاتحاد الأوروبي والشرق الاوسط، الواقع والاحتمالات المستقبل، مركز الدراسات والسياسة الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ٢٠٠١ ص ١٣٤

(٢٦) سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مرجع سابق، ص ٢١٠.

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى، فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتان معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

تمثلت السياسة المتوسطية الجزئية في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين عدد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة إلى الأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع المجموعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية، ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية كان سياسياً، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للمجموعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية، وليس المعونة المالية، أو تنظيم هجرة العمالة[٢٧].

المطلب الثاني
مرحلة التعاون السياسي والاقتصادي الشامل

كانت معظم علاقات المجموعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط، والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية-الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي عام (١٩٧١)تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في تشرين الأول (١٩٧٢)، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة[٢٨].

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة، أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في أيار (١٩٧٥)، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في شباط (١٩٧٦)[٢٩].

أما بالنسبة إلى بلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقيتي

(٢٧) نادية محمود محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢١٠.

(٢٨) رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠١. ص ٧٧

(٢٩) محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٩.

مصر ولبنان سنة (١٩٧٢) والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة (١٩٧٤). ولكن منذ العام (١٩٧٦) بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة (١٩٧٧) توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ايار(١٩٧٧)، بعد مفاوضات طويلة وصعبة[٣٠].

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول؛ مجالات التعاون الاقتصادي، الفني، والمالي، بينما تناول الثاني؛ التعاون التجاري، وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر. فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية[٣١].

– الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة ٨٠% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.

– إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ما عدا بعض المنتجات الزراعية، وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.

– تخفيض التعرفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام(١٩٨٨)، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. كما يجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات[٣٢]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أم كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام (١٩٩٦).

أما في ما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة (٣) من اتفاقية الغات[٣٣]، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية، أو قيودا إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة (٦) من الغات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات

---

(٣٠) سمير صارم، أوروبا والعرب، من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، ٢٠٠٠. ص ١٤٣

(٣١) إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩٨

(٣٢) محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(٣٣) ألغات: هي اتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية، وحاليا تقوم بتنفيذ هذه الاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوروبا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية. ومن المعلوم أن اسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى (١٩٩٦)،

لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تسير عليها الجماعة الأوروبية[٣٤].

استنتاجات عامة:

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها[٣٥]:

– مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة. وقد تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبية، حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية، مثل: الصحة، التعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، لم يسمح لتلك المساعدات والقروض أن يكون لها دورا فعالا في تنمية البلدان المعنية[٣٦].

– تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية، أما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية: فقد استفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم ٩٢/١٧٦٤، القاضي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية، ترمي إلى تعزيز صادراتها الزراعية، وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية، بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة[٣٧].

– وهناك ميزة مهمة أخرى في السياسة المتوسطية المتجدّدة للاتحاد الأوروبي، تتمثل في مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل: الجمعيات المحلية، والجامعات، ومعاهد التعليم العالي، والمؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة الحجم، التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة. إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الحقبة، حالت دون تنمية التعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك.

وبالرغم من كل ما سبق، أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات

---

(٣٤) د. مهدي الحافظ، الزاعة الاقتصادية العربية – الأوروبية تجارب وتوقعات، باريس، فرنسا، ١٩٩٩، ص١٧٦

(٣٥) انظر: Richard Gillespie, The Euro-Mediterranean partnership: political and economic perspectives Mediterranean Politics, Series Editor Richard Gillespie Publisher Routldedge, 1997 p 122

(٣٦) خضر بشارة، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.ص ١٢٢

(٣٧) محمد غانم الزميجي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثة، لبنان، ١٩٩٥. ص ٢١١

تكاملية، أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة، رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وهذا ما أشار إليه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في حزيران(١٩٩٢)[٣٨]، الذي أكد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطقا جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

خاتمة:

ان نجاح اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي هو رهن عدة عوامل يجب على الطرفين العمل على تثبيتها من خلال رؤيا مستقبلية شاملة للعلاقات من خلال البحث عن مكامن الخلل بين الطرفين، وخاصة من الجانب العربي تحديدا في الجانب الديموقراطي الذي يعتبر من احلام المجتمع العربي، وهو من المطالب الأوروبية الملحة على الانظمة العربية، وهذا الامر يتفرع منه عدة مطالب سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية بين الطرفين فحاولنا دراسة مكامن القوة والضعف عند الطرفين والدور المطلوب منهم لانجاح اتفاقيات الشراكة بينهما، وقمنا بتقديم سيناريو عربي يتضمن كافة النواحي الاستراتجية ان من ناحية السياسة او الاقتصاد والامن والثقافة، وفي حال نجاحه سيكون له اثار ايجابية في تحويل نقاط الضعف العربية في علاقتهم مع الاتحاد الأوروبي الى فرص ممتازة لبناء علاقة عربية – أوروبية مبنية على الندية و المصالح المشتركة.

لائحة المراجع

اولا:مراجع عربية:

١ – قيس جواد د. العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت لبنان سلسلة بحوث إستراتيجية إصدار ١٩٩٧،

٢ – أعمال المؤتمر الأول لمركز الدراسات العربي الأوروبي، عام١٩٩٧، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. طبعة ثانية منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان عام١٩٩٧،

٣ – د. مفيد قطيش، أثر إتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي على الصناعة البنانية، مجلة الدفاع الوطني عدد٤٧، بيروت، لبنان ٢٠٠٤

٤ – د. علاء طاهر، العالم الإسلام في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة، منشورات مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان١٩٩٨،

٥ – د. عمرو حمزاوي، تحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، عدد١٥٧ عام٢٠٠٤، القاهرة، مصر،

٦ – أعمال مؤتمر ملاكز الدراسات العربي الأوروبي٩٥، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية مركز الدراسات العربي الأوروبي ١٩٩٥، بيروت،لبنان.

٧ – عماد جاد الاتحاد الأوروبي والشرق الاوسط،الواقع والاحتمالات المستقبل، مركز الدراسات والسياسة الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ٢٠٠١.

٨ – سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة.

٩ – نادية محمود محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

(٣٨) سليمان المنذر، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٢٥.

١٠ – رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠١.
١١ – محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة،١٩٩٧،
١٢ – سمير صارم، أوروبا والعرب، من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا،٢٠٠٠.
١٣ – براهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧.
١٤ – محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"،
١٥ – د. مهدي الحافظ، الزاعة الاقتصادية العربية – الأوروبية تجارب وتوقعات، باريس، فرنسا،١٩٩٩،
١٦ – خضر بشارة، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
١٧ – محمد غانم الزميجي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثة، لبنان،١٩٩٥.
١٨– سليمان المنذر، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩،

ثانيا: مراجع اجنبية:

1 - Guntter, Hans and Antonio marquina,eds- Euro-Mediterranean partnership for the 21 century, Basingstoroke(Macmillan), 2000.

2 - Tovies Alfred - options for mashrek-israeli regionalism in the context of the euro-Mediterranean partnership, Brussels,center for European policy studies, 1997

3 - SAFAR, H. TRAVAILLEURS ET CERVEAUX ARABES IMMIGRES EN EUROPE, PARIS MAISONNEUVE 1987

4 - RHEIN EBERHARD - Towards a EURO-MEDITERRANEAN partnership in Renewable energy, meditrraneen politics, winter, 1997,VOL. 2, NO. 3.

5 - HARALD W. Renouât, institutions européennes:Année universitaire, 2002-2003 manuel 4eme, Orléans centre de publications universitaires purânique2002,

7 - Pascal Richè, Une Breve Histoire De La Mondialisation, Nov 1999.:

8 - Cf également George Corm, "La Balkanisation du Proche-orient", le Monde Diplomatique, janvier 1983.

9 - Richard Gillespie, The Euro-Mediterranean partnership: political and economic perspectives Mediterranean Politics, Series Editor Richard Gillespie Publisher Routldedge, 1997.